مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :8487

الرباط في : 18/12/2018

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - آني

تسوية وضعية الموظفين المجازين بالجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يعاني الموظفون المجازون بالجماعات الترابية المرتبين في سلالم أجور لا تتناسب مع الشواهد التي يتوفرون عليها من حيف كبير، وذلك بسبب عدم تسوية وضعيتهم الإدارية والمادية، في الوقت الذي تم فيه تسوية وضعية الموظفين المجازين بالعديد من القطاعات العمومية وبأثر مادي وإداري رجعي.

وعليه، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها من أجل تسوية الوضعية الإدارية والمالية لهؤلاء الموظفين، ولإعادة النظر في النظام الأساسي المنظم لهذه الفئة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

حسين آيت أولحيان